

ظاهرة العنف والارهاب الاسباب والحلول الفكرية في الخطاب السياسي العراقي

م.م. يثرب خطاب منديل
كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت
yathrib-2010@tu.edu.iq

الملخص

غالباً ما ينجم عن الافكار والمعتقدات والقناعات المتطرفة (والتي يتم استخلاصها من ادواتها المعروفة على شكل خطابات وادبيات وبرامج لقوى واحزاب سياسية او دينية)، مجموعة من السلوكيات التي تحاكي وتتناغم مع تلك القناعات المتطرفة بممارسة العنف ضد الاخرين. وقد كان للعراق في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، نصيباً من تلك الحشيات التي افرزت حالة من الاختلاف بين نسيج المجتمع العراقي الواحد، ما افضى الى متلازمة العنف وتهديد الاستقرار، تجسد ذلك الشرخ الوطني من تمكين الجماعات المتطرفة من الحصول على مساحة معينة من الاراضي العراقية، وتعد احد اهم الحلول الوطنية التي واجهت حالة التطرف تلك، هو ذلك الاجماع الوطني المشترك والذي تحقق من خلال الفتوى الدينية (الجهاد الكفائي) فضلاً عن ذلك تشكيل الحشد الشعبي والعشائري، ما يعطي امكانية سطوع الضوء في نهاية ذلك النفق واحلال الرؤية الوطنية محل الصراع السياسي. الكلمات المفتاحية: العنف، الارهاب، العراق، التطرف الفكري، الصراع السياسي، الحلول.

**((The Phenomenon of Violence and Terrorism, The
Reasons and Ideology Solutions in The Iraqi Political
Letter))**

Instructor. Yathrib Khatab Mandeel

University of Tikrit- College of Political Sciences

Abstract

Extremist ideas, beliefs and convictions (which are extracted from their well-known tools in the form of speeches, literature and programs for political or religious forces and parties) often result in a set of behaviors that mimic and harmonize with those extremist convictions of violence against others.

In the post-2003 period, Iraq had its share of those circumstances that produced a state of difference between the single fabric of Iraqi society, which led to the syndrome of violence and the threat of stability, embodying that national rift in enabling extremist groups to obtain a certain area of Iraqi lands, One of the most important national solutions that faced this state of extremism, is that common national consensus, which was achieved through the religious fatwa (kafa'i jihad) in addition to the formation of the popular and tribal crowd, which gives the possibility to shine a light at the end of that tunnel and to replace the political conflict with the national vision.

Key words: Violence, Terrorism, Iraq, Extremism, Intellectual, Political Conflict, Solutions

المقدمة

لسنوات طويلة من القرن العشرين كان العراق مكاناً لنشاط سياسي واسع كان منها تنوع المجتمع العراقي وتاريخه وانه وريث حضارات قديمة كان لها دور في الحياة الانسانية فمن الطبيعي يكون الخطاب السياسي متقدماً في الشكل والمضمون ويتناسب مع اهمية النشاط السياسي في العراق واذا كان الخطاب السياسي يرى طبيعة المجتمع العراقي المتنوعة ويأخذها بنظر الاعتبار كما ان اهتمام الكثير من العراقيين بالعمل في الحركات السياسية جعل المنافسة بين الحركات لا تقف عند حدود الفكر و التنافس في تقديم تصورات سياسية الى التنافس في

تقديم خطاباً سياسياً، ان العراق بما فيه من تنوع و اديان و شرائح مجتمعية من نخب و مثقفين يتعرضون لضغط عنف الخطاب من قبل القوى المتنفذة مما يحد من الحرية، والعنف في هذه النظريات يعني سجن الانسان من طرف الخطاب السياسي السائد في رؤية واحدة وصورة واحدة لا غير ،ان العنف السياسي في العراق لم يأت من فراغ وانما هناك اسباب ودوافع مؤثرة فيه منها الاحتلال والمقاومة والارهاب وهشاشة الدولة والتداعيات السلبية لمساوئ الطائفية التي تم ارساء اسسها في العراق بعد الاحتلال الامريكي كذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغياب مضمون الديمقراطية في الثقافة السياسية العراقية، لقد فرض العراق العنف تحدياً كبيراً في مواجهته و ايجاد المعالجات الفكرية على المستوى الداخلي فلا يمكن احتواء ومكافحة الارهاب و العنف في العراق ما لم تعالج كل الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و هذا ما سنتناوله في بحثنا.

فرضية البحث

لا يمكن لأحد ان ينكر حقيقة اعمال العنف و الأعمال الإرهابية المتزايدة تزايداً ملحوظاً بعد سنة ٢٠٠٣ يمكن وصفها بأنها بلغت حد الظاهرة وقد تنوعت الاساليب والاسباب و أصبحت أكثر شيوعاً فقد ساهمت العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وارتباطها في افعال واعمال غير مشروعة ساعدت على نموه، كذلك يجب القضاء على هذه الأنشطة أو الحد منها على الأقل و معالجتها من أجل مكافحة العنف والارهاب عن طريق خطاب سياسي عراقي موحد في إقناع الجهة الموجهة إليها هذا الخطاب وتلقي القبول و الإقناع بمصادقية من خلال العديد من الوسائل والطرق المدعمة بالحجج والبراهين والمعالجات الفكرية.

إشكالية البحث

نحاول في هذا البحث بناء إطار تحليلي حول الكيفية التي يمكن ان نستخدمها في العراق لمواجهة العنف و الارهاب وبذلك يمكن ان تثار مجموعة من الاسئلة وكما يأتي :

ظاهرة العنف والارهاب والاسباب والحلول.....

١- ماهي الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اسهمت في تصاعد وتيرة العمليات الارهابية في العراق؟

٢- هل إن تعدد الشرائح والقوميات والطوائف الاجتماعية في العراق يشكل يمكن الارهاب من استثمارها لتمرير اعمال مشبوهة ليهدد بها المشروع السياسي في العراق برمته؟

٣- ما هو دور الخطاب السياسي للحد من هاتين الظاهرتين العنف و الارهاب.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لمعرفة الاسباب و الدوافع لظاهرة العنف والارهاب مع ايجاد الحلول الفكرية و دور الخطاب السياسي في العراق.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة مطالب خصص المطلب الأول الإطار النظري لمفاهيم العنف، والارهاب، الخطاب السياسي، وتناولنا في المطلب الثاني الاسباب والدوافع التي أدت إلى العنف و الارهاب في العراق اما المطلب الثالث نتحدث في المعالجات الفكرية لظاهرة العنف والارهاب في الخطاب السياسي العراقي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي - إطار نظري

١- مفهوم العنف لغةً و اصطلاحاً:-

تطلق كلمة عنف في اللغة العربية على كل شيء غير محمود مما لا يدعو الشرع إليه ، لأن الشرع يدعو إلى اللين واليسير، العنف على عكس ذلك لقد جاء معنى العنف بمعنى الشدة و عدم الرفق، عنف، يعنف، عنفاً فهو عنيف إذ لم يرفق في أمره ويقال أعنف الشيء إذا اكهرته ووجدت له عنفاً عليك ومشقة و التشديد في اللوم.

يفهم من هذا التعريف اذا أمر فلاناً اخر بما لا يوافق عليه أو لا يقدر عليه ، فإن هذا يعني نوعاً من انواع العنف الممنوع في الشرع، وان من معاني العنف ممارسة القوة الجسدية بغرض الاضرار بالغير، وقد يكون شكل هذا الضرر مادياً من خلال ممارسة القوة الجسدية

بالضرب أو معنوياً من خلال تعمد الإهانة^(١)، الاستخدام الغير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين، تعريف آخر للعنف هو السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص اخر دون إرادته أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه ان يسيء إلى ذلك الشخص و يسبب له ضرراً جسيماً أو نفسياً أو اجتماعياً.

يعرف العنف ايضاً على أنه كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخرين تحاول ان تحرمهم حرية التفكير و الرأي والتقدير، أو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية و يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية، او دولة بهدف استغلال او اخضاع طرف اخر في إطار علاقة ما ذات قوة غير متكافئة اقتصادياً و اجتماعياً أو سياسياً مما قد يتسبب هذا السلوك في إحداث اضرار مادية أو معنوية و نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى^(٢).

يعرف العنف السياسي ايضاً بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية و يكون مصدر العنف من الدولة إلى المجتمع باتجاه الدولة اذ لا توجد لغة حوار ولغة مشتركة ، ان العنف قد يقع من جانب افراد المجتمع كما ان الدولة قد تقوم به لسبب أو آخر في تعاملها مع مواطنيها، على صعيد اخر فإن مسألة العنف مسألة نسبية، ان اعمال العنف لا يمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، لا ريب ان الحكومات تسعى الى تحريم العنف واول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي ان تجعلها غير قانونية لكي تحافظ على نفسها باحتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع وعليه فإن العنف لا يقتصر على الافراد و الجماعات وانما تستخدمه الدولة ايضاً بأجهزتها ووسائلها المختلفة^(٣).

القناعات و الافكار التي تؤدي إلى استخدام العنف هي المقصودة بها خطاب العنف عندما يخرج على شكل ادبيات أو مناقشات أو برامج لقوى واحزاب أو اي شكل من اشكال التعبير و الاعلان بحيث يتمكن الآخرون من الاضطلاع على ما كان كامناً في النفس و يتم اخراجه إلى حيز الفعل عندما تتم ممارسة العنف تجاه آخرين ثم التجيش في مواجهتهم أو عقدت النوايا للنيل منهم ، بما يوحي ان لدى جهات او اشخاص استعدادات غير ظاهرة لممارسة

العنف في لحظات معينة ما كان يظن انها يمكن ان تظهر أو ان لدى هؤلاء ميلاً إلى العنف أو استعداد لانتهاج مناهجه^(٤).

٢- مفهوم الارهاب لغةً و اصطلاحاً:-

بداية لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للإرهاب ، سواء لدى الباحثين او في العمل الدولي ،على الرغم ان في الواقع هناك تعريفات متعددة في هذا الخصوص و سنشير الى بعض منها ، الارهاب مأخوذ من رهب بالكسر يرهب رهبه أو رهباً بمعنى اضطراب و تحرر^(٥)، الرهب ، والرهبوت ، والرهبوتي و قول العرب رهبوت خير من رحوت اي لان ترهب خير من ان ترحم^(٦).

كلمة الارهاب من رهب رهباً و قد اقر اجمع اللغوي كلمة الارهاب كلمة حديثة في اللغة العربية اساسها رهب بمعنى خاف ارهب فلاناً بمعنى افزع و الارهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق اهدافهم و يتفق ما تقدم مع اصطلاح الارهاب **Truer** في اللغات الاجنبية القديمة اليونانية و اللاتينية إذ يعبر عن حركة من الجسد تفرع الغير **manifestation ducovps** وانتقل هذا المعنى إلى الكلمات الاجنبية الحديثة فكلمة ارهاب معناها **Terroirs hglajrm** المشتقة من كلمة **Terror** اي الرعب و عرف قاموس اكسفورد كلمة الارهاب بانها استخدام العنف و التخويف بصفة خاصة لتحقيق اغراض سياسية و في قاموس روبير عرف الارهاب بأنه الاستعمال المنظم او وسائل انشائية للعنف من اجل تحقيق هدف سياسي مثل استيلاء أو المحافظة او ممارسة السلطة^(٧).

يعرف الدكتور محمد شريف بسيوني احد رواد القانون الجنائي الدولي الارهاب بأنه استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية تتوخى احداث عنف داخلي مرعب داخل شريحة للقيام بدعاية لمطلب او مظلمة بغض النظر عما كان مقترفو العنف يعملون من اجل انفسهم ام بالنيابة عن دولة من الدول^(٨)، عرفه الدكتور احمد جلال عزالدين بأنه استراتيجية

عنف منظم متصل من خلال جملة اعمال الاغتيال و القتل و خطف الخ من الاعمال التي تهدد بها وتهدف الى خلق الرعب بصورة عامة من اجل تحقيق اهداف سياسية^(٩).

ذهبت وزارة الخارجية الامريكية منذ عام ١٩٨٣ الى تعريف الارهاب وهو العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد اهداف غير قتالية من جانب جماعة قومية فرعية او عملاء يعملون في السر ، اما الارهاب الدولي في رأي وزارة الخارجية الامريكية فهو الارهاب الذي يشتمل على مواطنين اي يشارك فيه مواطنون او ارض لأكثر من بلد دولة واحدة و اتجهت الخارجية الامريكية الى تعريف الجماعة الارهابية على انها جماعة او جماعات فرعية مهمة تابعة لها تمارس الارهاب الدولي ، هذا يكشف عن اهتمام من جانب الحكومة الامريكية على التوكيد بشكل خاص على العنف ذي الدوافع السياسية بدلاً من العنف ذي الدوافع الاجرامية معنى ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية لا تعني بالعنف في حد ذاته بقدر ما تعني بالعواقب السياسية التي يمكن ان تقود اليها اعمال عنف معينة^(١٠).

معظم التعريفات الغربية خلل اساسي هو تناسيها للمعنى اللغوي الاصلي للكلمة و هو معنى تتفق عليه الكلمتان الانجليزية والعربية اذ يشير اكثرها إلى ان الارهاب قتل او خطف او تخريب ، سيقى هناك اختلاف في ما يعد مشروعاً و ما يعد محرماً و هذا امر يرجع الى ثقافات الناس و ادبائهم و فلسفاتهم و هي امور يمكن ان يدور فيها حوار عقلائي راشد من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية بمؤسساتها حريصة على عدم تعريف الارهاب تعريفاً متفقاً عليه دولياً بل تريد ان تفرض تعريفها على العالم و حسب فهمها هي فقط^(١١).

٣- مفهوم الخطاب السياسي لغةً و اصطلاحاً:-

يعني الخطاب في لغة المخاطبة اي مراجعة الكلام أي مخاطبة خطاباً وهما يتخاطبان ومنه الخطبة و الخطبة الأولى تخص الموعدة و الثانية بطلب المرأة^(١٢)، الخطاب ايضاً الكلام المشور المسجع و نحوه و انه الحكم بالبنية او اليمين او الفقه في القضاء او النطق بأما بعد^(١٣)، اما المفهوم الاصطلاحي فهو شكل من اشكال الخطاب يعمل المتكلم سواء كان فرداً او جماعة او حزباً بواسطة على مواصلة تملك السلطة في الصراع السياسي ضد احزاب او افراد او جماعات

و يركز هذا المفهوم على الجانب النفعي باعتباره خطاباً مرتبطاً على الدوام بالسلطة اذ يعد اهم الادوات التي تلجأ اليها القوى السياسية للوصول الى مراكز القرار والسلطة لإضفاء المشروعية على محاولاتها ، وعندما تقول خطاب سياسي في القران الكريم نقصد بذلك ما كان مضمون الخطاب السياسي القرآني سياسياً يتحدث عن بناء الدولة و نظام الحكم و عمارة الارض سواء بطريقة التصحيح او التلميح كخطاب الله تعالى و خطاب الانبياء وصولاً الى مخاطبة المؤمنين بعضهم لبعض و انواع مختلفة سواء كان سياسياً عاطفياً او سياسياً تربوياً او سياسياً عقلياً^(١٤).

الخطاب السياسي حقل للتعبير عن الآراء و الافكار و المواقف حول قضايا السياسية من قبل شكل الحكم كالديمقراطية و اقتسام السلطة والفصل بين انواعها و يعتبر الخطاب السياسي خطاباً اقناعياً يهدف الى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى عن طريق توظيف حجج وبراهين و يمكننا اعتباره مؤقتاً خطاباً سياسياً ، عندما يقول من طرف رجل سياسي في هدف سياسي لذا يقول لاسويل " دراسة السياسة هي دراسة ذوي التأثير و تأثيرهم و ذو التأثير هم اولئك اللذين يأخذون حصة كبيرة من كل ما يمكن ان يتقاسمه المجتمع^(١٥).

الخطاب السياسي تقنيه تسمح باستمالة السامع او القارئ الى الكلام بتذكيره بموقفه كمتلق بصورة الاستماع او التلقي فالخطاب السياسي الذي يؤسس الفكرة عبر مبدأي الحاجة و التعليل يؤديان بالضرورة في السياق الايجابي للتوصل الى الاقناع ، فالخطاب يستعمل متضمنات لا تفتح الا بالكشف عن القوانين التي تميز الخطاب وتحركه اي ان هناك قوانين تدخل في توظيف المعنى الضمني لان المخاطب السياسي لا يلجأ إلى الاقوال الصريحة للتلفظ ، بل يسعى الى توجيه المخاطب نحو التفكير في الشيء غير المصرح به منها نجد ان الخطاب جانبا ظاهري و ضمني و حتى يحقق الخطاب السياسي فعالية يعتمد المخاطب عناصر تجعله يتوجه الى التلميح و ما على المتلقي الا استيعاب مغزى اقواله دون الافصاح بدوره فليس كل ما يتلفظ به المخاطب السياسي واضح بصفة جلية^(١٦).

المطلب الثاني: الدوافع والاسباب التي أدت إلى العنف و الإرهاب في العراق

ان الخوض في مسببات العنف و الإرهاب و العوامل التي أدت إلى تصاعد وتيرته داخل العراق يتطلب معرفة واقع الدولة العراقية التي اعلن صياغة نظامها السياسي بعد عام ٢٠٠٣، فالأسباب الرئيسية للإرهاب تمحورت حول طبيعة هذا النظام التي رفضته مكونات داخلية عراقية أو عارضته قوى إقليمية دفعتها معارضتها إلى استخدام العنف و الإرهاب كوسيلة للتخلص من هذا النظام ، لذلك فإن البحث في مسببات العنف و الإرهاب يتطلب تحليلاً دقيقاً لتلك الأسباب ومدى تأثيرها في تصاعد وتيرة العنف و الإرهاب و هذه الأسباب تتعلق بالداخل العراقي الذي كان من أهم مسببات لانتشار الظاهرتين وتوسعها و تنقسم الأسباب إلى عدة اقسام وهي ما يمكن تناولها من خلال الآتي:-

أولاً:- الاحتلال الأمريكي على العراق

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بداية نقطة تحول جذرية في تاريخ العراق المعاصر ، فقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ بروز وضع سياسي جديد برزت فيه الكثير من المتغيرات السلبية كان على رأسها متغير العنف و الإرهاب الذي شكل التحدي الأخطر الذي واجهه النظام السياسي الجديد في العراق فقد شد العراق منذ ٢٠٠٣ ظهور ظاهرة العنف و الإرهاب عبر قيام جماعات ارهابية مسلحة استخدمت مختلف انواع التهيب المادي والمعنوي ضد العراقيين و ذهب ضحية تلك الجماعات مئات الآلاف من العراقيين ولا تزال الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣ و حتى الوقت الحاضر تبحث عن إيجاد الحلول الناجحة للقضاء على الارهاب^(١٧) .

ثانياً :- أسباب فكرية

يعاني العالم الاسلامي على العموم والعراق على الخصوص اليوم من انقسامات فكرية بين تيارات مختلفة و اهم هذه التيارات ، تيار علماني يدعو الى الحياة على اساس علماني بمنأى عن القيود الشرعية و التقاليد والعادات و القيم الاجتماعية حتى تحقق القدم و الانطلاق إلى

الحضارة ، في الجانب الآخر نجد تيار ديني متطرف بعيد عن الوسطية و الاعتدال يعارض المدنية الحديثة و كل ما يتصل بالتقدم الحضاري ويرفضون ذلك بحجة ان هذه المدنية دعاة للفساد الخلقي و التفكك الأسري و الجمود في العلاقات الاجتماعية لذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه ، وينظر إليه نظرة ريب وشك دون ان يحصنها ليصل إلى الحق و المبادئ الأساسية هذا قاد إلى الشد و الجذب بين هذين التيارين مهما حد بهم في النهاية إلى سلوك طريق العنف ثم الإرهاب الذي لا يقره الدين و لا يتفق معه^(١٨) .

فالقوى السياسية العراقية المعارضة افتقرت إلى وجود صياغة متكاملة للأهداف المستقبلية التي تسعى لتحقيقها بعد إسقاط النظام ، إذ اقتصرته أهداف تلك القوى خلال تلك الفترة على ضرورة إسقاط النظام دون وجود أية رؤية مستقبلية لشكل الدولة التي ستحكمها هذه القوى و السبب الرئيسي يعود إلى طبيعة التوجهات الايدولوجية و الفكرية المختلفة التي تنتمي لها قوى المعارضة العراقية فكل طرف من اطراف المعارضة العراقية سواء كان (الشيعة ، السنة ، الاكراد) كان يهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة بطائفته او قوميته او عرقه لذلك فقد كانت اغلب قوى المعارضة العراقية في تلك المدة تمثل هويات فرعية اكثر من تمثيلها للهوية الوطنية العراقية ، هذا ما شكل للولايات المتحدة التي كانت مسؤولة عن ملف المعارضة العراقية فرصة استراتيجية من اجل تحقيق اهدافها المستقبلية في العراق القائمة على تقسيم العراق طائفيًا و عرقيًا^(١٩) .

ثالثاً : - الأسباب السياسية

هناك اسباب سياسية أدت إلى عنف او ارهاب الدولة لمواطنيها او لطائفة معينة على حساب طائفة اخرى يخالفونها في العرق او الدين او اللغة او المذهب او غير ذلك جعلها تستخدم قوتها المادية بما تملك من عسكر و جنود لقمع مخالفينها وقهرهم^(٢٠) ، ان معظم العمليات الارهابية و اعمال العنف تكمن ورائها اسباب سياسية فقد تمارس الدولة الاعمال الارهابية و العنف ضد شعب فالعمليات الارهابية ذات الدافع السياسي هدفها في النهاية

الوصول إلى قرار معين بمعنى ارغام دولة او جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين او الاقتناع عن قرار تراه في مصلحتها و ما كانت تتخذ او تمتنع عنه الا بضغط العمليات الإرهابية^(٢١).

افرز تسارع الاحداث على الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣ الى بروز نظام سياسي ضعيف افتقر الى المكونات الاساسية اللازمة لبناء نظام سياسي ديمقراطي قادر على تلبية طموحات الشعب و لعل هذا سبب كان احد العوامل الرئيسية في تنامي ظاهرة الارهاب بعد ٢٠٠٣ فما تزال العملية السياسية التي تشكلت في العراق تمر بمرحلة التذبذب و عدم الاستقرار فضلاً عن ان العملية السياسية افتقرت إلى منهج سياسي واضح بما يتعلق بترشيح ممثلي الشعب العراقي ، لأنه اعتمد على اسس طائفية و عرقية اكثر من اعتمادها على اسس ديمقراطية ، كما ان عدم قدرة الاحزاب و الكيانات السياسية التي تسلمت السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ على وضع برنامج محدد الاولويات في العمل و سن القوانين .

فضلاً عن عدم وحدة القرار السياسي و الصراع على السلطة كل هذه العوامل أدت إلى إرباك الاوضاع السياسية الأمنية في العراق و عملت على توفير اجواء مناسبة لنشاط الإرهابيين في العراق بدون رقابة^(٢٢)، انعدام وسائل التعبير عن الرأي و الحوار الوطني الشرعي و غياب الجدية من قبل الحكومة على احداث تغيير واصلاحات للشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي و ظهور الحكم المناهض للعدالة و الحرية و كبت الآراء و احتكار السلطة و عجز السلطات القضائية و جهودها و تمتع السلطة الحاكمة بالسلطة المطلقة و اعتمادها على الاجهزة القمعية بحق الشعب للتخلص من هذا الوضع باعتمادها على وسائل ارهابية يستخدمها للدفاع عن حقه و حرياته^(٢٣).

رابعاً :- الاسباب الاقتصادية والاجتماعية

المعروف ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصاديات الاحادي الجانب وهيمنة قطاع النفط على مجمل قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدولة العراقية الا ان الاقتصاد ظل يعاني من الاختلال في التوازن القطاعي بسبب ضعف السياسات و البرامج التي عجزت عن استغلال بقية موارده^(٢٤)، يتطلع الكثير من العراقيون الى ان يكون الواقع الاقتصادي في العراق بعد

٢٠٠٣ افضل ، اذ عانى العراقيون من الحصار الاقتصادي طيلة عقد ونصف من الزمن تقريباً لكن هذا التطلع لم يكن في محله ، إذ قامت قوات الاحتلال بإصدار قرارات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة ازدياد البطالة في العراق بدلاً من إصدار قرارات تساعد في معالجة الوضع الاقتصادي^(٢٥)، تعد حالة التفاوت الطبقي و الاجتماعي وحالات الفقر والفساد المالي و الإداري و انخفاض دخول الافراد و الكساد و البطالة و التوزيع غير العادل للثروات و السلطة و الامتيازات و فقدان العدالة في التنمية الاقتصادية و تفاوت درجات المشاريع العمرانية و الخدمة الجاذبة للسكان من مكان إلى آخر من محفزات العنف و الارهاب^(٢٦)، لا يمكن ان نغفل الاسباب الاقتصادية و العوامل الاجتماعية في ظهور و بروز ظاهرة العنف و الارهاب معاً فآليات العنف تتحرك صعوداً بالتناسب مع هبوط التنمية و تدهور معدلات التوازن في توزيع الثروات ، هنا تبرز ظاهرة العنف و ايدلوجيا العنف وهي التي تسوغ لجماعة من الناس اهدافاً بحراكهم الاجتماعي و تنتج لهم اطر التعبئة الطاقة الاجتماعية و الانتقال من القوة إلى الفعل أو من الفكرة إلى الواقع و إلى توافر درجة ما من التناسب والتوافق بين الشروط الموضوعية و الشروط الذاتية لذا فحقوق المجتمع عنفاً أو شكلاً من العنف اما جاريّاً أو مؤجلاً طالما هناك مكان اجتماعي و اقتصادي يهيئ لها المناخ^(٢٧).

اما الاسباب الاجتماعية يمكن ان تؤدي دوراً فعال في نشوء ظاهرة الارهاب فوجود البيئة الاجتماعية المشجعة على العنف تكون الحاضن الذي يرفع العنف ويقوم له اسباب بقاء الانتشار ، اذ ان الاعمال الارهابية لا تنشأ من فراغ فوجود الحرمان الاجتماعي لدى بعض فئات المجتمع بدرجة او بأخرى و لعدة اسباب قد تكون عرقية او لغوية او مذهبية او دينية و عدم قدرة المجتمع على استيعاب تلك الفئات استيعاباً كاملاً قد يؤدي الى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع على تلك الفئات و يسود شعور تلك الفئات بالاغتراب و بالتالي يلجأ افراد تلك الفئات الى تشكيل المجموعات الارهابية التي تمارس انشطتها سعياً نحو تغيير الاوضاع المتردية.

تعد حالة البؤس و الفاقة التي يعيشها الافراد في المجتمع و حالة التشرد و الضياع كانت وراء بعض من الاعمال الارهابية و اعمال العنف التي تهدف الى رفع الظلم و الاضطهاد عنهم ان المجتمع العراقي متنوع القوميات و المذاهب و المشكلة ليس في التنوع انما في القراءة السياسية للتنوع وبسبب هذا التنوع بين مكونات المجتمع العراقي اصبحت الثقة شبه معدومة بين المكونات عليه وجد الارهابيون الحواضن الملائمة في العراق بعد احتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣ مما مكن البعض منهم من التسلل لبعض المؤسسات لاسيما المؤسسات السياسية ليتخذوا قاعدة لنشاطهم الارهابي مثل الوزارات الأمنية ووسائل الاعلام و بعض منظمات المجتمع المدني و غيرها من وكالات التنشئة الاجتماعية^(٢٨).

المطلب الثالث: الحلول الفكرية للعنف والارهاب و دور الخطاب السياسي العراقي
لاحتواء العنف والارهاب فهذا ينبغي ان نتجه لحلول للقضاء عليه ويمكن ان تقترح ما يلي:-
أولاً:- الحلول الفكرية

تحتاج معالجة ظاهرة العنف و الارهاب الى وضع برنامج فكري يعالج الاسس الفكرية و الدينية التي يركز عليها دعاة العنف ويوضح بجلاء حقيقة المفاهيم الاسلامية التي يبني عليها دعاة العنف فكرهم ولا بد من تصدي كبار العلماء و الفقهاء لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة كما ان من المهم للغاية تشجيع قيم وثقافة الحوار و التسامح و التحلي بأخلاقيات الاختلاف و احترام التنوع المذهبي و الديني و العرقي^(٢٩)، ان اضعاف العنصرية و تعزيز البرامج السياسية لدى القوى السياسية فإن احدى المعالجات السياسية التي تكون لصالح امن العراق هو ظهور قوى سياسية جديدة لا تنتمي سياسياً إلى اي من المكونات المجتمعية و هذه القوى موجودة في الساحة السياسية لكن دون ان يكون لها تأثير وهي تعيش في حالة ازمة تتمثل في ضعف نفوذها امام نفوذ الاحزاب الاسلامية والاحزاب الكردية القومية ، بمعنى اخر ان تعيد القوى العنصرية و الفتوية هيكله نفسها من خلال نشر التوعية و الحكم الديمقراطي و التشجيع على المشاركة السياسية عن طريق وضع برامج سياسية جديدة ليس لها علاقة بالمذهب او القومية او أي جهة

اخرى و طرح مشروع غير طائفي بل مدني يستند على برنامج سياسي واضح و ليس على اساس التوافقات الخاصة الطائفية القومية^(٣٠).

فالقضاء على التفرقة والتميز العنصري والطائفي بين ابناء المجتمع الواحد و عدم انتهاك حقوق الانسان ومراعاة حقوق الاقليات و غيرها من الممارسات و البدائل التي توجب الصراع^(٣١)، يجب ان لا نتحمل الانقسام الطائفي الذي بدأ قبل اكثر من ١٤٠٠ سنة هذا لا يعني انه يجب ان نحرف التاريخ ، لان التاريخ جزء من ثقافة الأمة و تكوين شخصيتها و هويتها لكن في نفس الوقت نحن ندرس التاريخ لا لتمجيد اخطائه (التعصب الاعمى لهذا الطرف ضد الآخر) ، بل لتعلم منه الدروس والعبر و نتجنب اخطائه و نخطط للمستقبل فالحوار والمصالحة الوطنية من اجل ارساء قواعد الاستقرار في العراق لاسيما بعد الاحتلال الامريكي ، وما افرزه من نتائج سلبية تمثلت بتركيبية المجتمع العراقي المتنوعة ، ومن اجل الاستقرار والحد من اثار الماضي بكل سلبياته ولكي نحقق المصلحة الوطنية ، و التعامل مع جميع المواطنين بالتساوي في الحقوق و الواجبات و التكافؤ في الفرص لتشعرهم انهم حقاً مواطنون من الدرجة الأولى و ليسوا مواطنون من درجات متفاوتة بحسب الانتماءات الحزبية او الهوية المصالحة ستؤدي الى القضاء على نقاط الضعف التي يحاول الارهاب دائماً استغلالها من اجل ممارسة نشاطه الارهاب فيجب ابعاد كل اشكال التمييز الطائفي و القومي و الديني و استخدام مبدأ المساواة بالتعامل مع جميع مكونات الشعب العراقي^(٣٢).

ثانياً: - الحلول السياسية

تسارع الاحداث على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ و اذ ادت إلى بروز نظام سياسي هش افتقر إلى المكونات الاساسية اللازمة لبناء نظام سياسي ديمقراطي قادر على تلبية الطموحات الوطنية و هنا يبرز الخلل بحكم وجود مشاكل دستورية سياسية ظهرت في العراق يتطلب الامر بتصحيحها بهدف ايجاد سياسة قادرة على التعامل مع الظاهرة الارهابية ، لذا نجد إن الدستور العراقي فيه هفوات جسيمة تتطلب اعادة صياغة فمثلاً فقرة الهوية ضرورة استبدال الهويات الفرعية بالهويات الوطنية اذ يتطلب اجراء التعديل على المادة(٣) من دستور

جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، واستبدال هويات المكونات العرقية و الطائفية المنصوص عليها في الدستور بالهوية الوطنية العراقية و جمعها تحت اطار وعبرة (الشعب العراقي).

ايضاً من المعالجات الدستورية يتطلب معالجة هيكلية الدولة على اساس التخصص والكفاءة الوطنية بدلاً من الخاصة الطائفية بمعنى حذف واعادة صياغة عبارة تشكيل مؤسسات الدولة من مكونات الشعب العراقي كافة الى عبارة التعيين على اساس الكفاءة والخبرة^(٣٣)، ان مكافحة العنف والارهاب سوف تكون دائماً اكثر صعوبة في الدول الديمقراطية و ذلك بسبب انها تقتضي من الدول احترام حكم القانون و توقيع كل الاتفاقيات الدولية ضد الارهاب و الاعمال ذات الصلة و التصديق عليها والالتزام بها والمشاركة في النظم القانونية الدولية^(٣٤) و منع التدخل الخارجي بالشأن الداخلي للعراق من خلال مواجهة كل اشكال القوات الاقليمية والدولية التي تؤثر بفاعلية في الساحة العراقية و كسب ثقافتها ، وذلك لأن دعم دول الجوار لاحد المكونات العراقية سيؤدي الى الفتن و التصارع و القتال بين المكونات وبين الاقاليم او بين احد الاقاليم و المركز و عندها سيظهر من يناادي بالانفصال عن العراق معتمداً على دعم هذه الدولة الجارة او تلك^(٣٥).

من المعالجات السياسية ايضاً زيادة وعي الرأي العام العراقي بخطورة الخاصة و ضرورة محاربتها و اختيار كتل واحزاب سياسية وطنية ، وقيام نظام ديمقراطي تقوده اقلية شعبية مع تغيير النظام الانتخابي في العراق الذي تسيطر عليه فكرة الخاصة الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على الامن العراقي و يبعده عن الصراعات الاقليمية و الدولية مع وضع استراتيجية سياسة شاملة لمرحلة ما بعد داعش ووضع الحلول السياسية الناجحة لمعالجة الارهاصات السياسية المجتمعية التي افرزها احتلال تنظيم داعش لعدد من محافظات العراقية والبحث بالاسباب التي دفعت بعض مواطني تلك المناطق للرضوخ لسياسات تلك الجماعات الارهابية^(٣٦).

ثالثاً: - الحلول الاقتصادية

يعد من اساسيات انتشار هذه الظاهرة التركيز على القطاعات الفقيرة في المجتمعات بالقضاء على الاسباب الاقتصادية الجاذبة للإرهاب و ان تسايرها بذات الاتجاه استكمال الاجراءات التشريعية و التطرق فيها إلى ضرورة بيان اسباب العنف و الارهاب و علاجها من الناحية الاقتصادية^(٣٧).

تشكل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق احد ابرز المعوقات فعلى الرغم من الموازنات الانفجارية التي وصفها الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٥ و حتى عام ٢٠١٤ الا ان تلك الموازنات لم تحقق اي تحسن اقتصادي و لم تستطيع تحقيق تطور أي بني تحتية و لم تعالج اي ازمت اقتصادية لاسيما ازمة البطالة التي بقيت احد ابرز المعوقات الاقتصادية التي تعرقل عمل الدولة العراقية فمن ضمن الآليات الاقتصادية التي يمكن للدولة من خلالها معالجتها هي ازمة البطالة فعلى الدولة ايجاد آليات و خطط ناجحة لمعالجة ازمة البطالة من خلال اعتماد حلول حديثة تستند الى تطوير جميع قطاعات الدولة لاسيما القطاع الخاص من خلال ايجاد استثمارات خارجية جديدة وتقديم التسهيلات لها بهدف توفير فرص عمل جديدة تعالج ازمة البطالة مع تطوير الصناعات الوطنية^(٣٨).

يحتوي العراق كمية هائلة من الثروة النفطية فمن المهم استخدام عائدات النفط هذه في مجال التنمية فعلى سبيل المثال ممكن ان تبني العراق علاقات اقتصادية استراتيجية مع الصين و يمكن ان تشمل العلاقة معها بجوانب مختلفة مثلاً ان تكون تبادل النفط مقابل السلاح و تكون خارج الحصة الانتاجية للعراق ضمن الاوبك و اذ تحقق ذلك يمكن ان يتجاوز العراق مرحلة الخطر والحل هو منح الصين مزيداً من حقوق الاستثمار في العراق هذا ما سيوفر للعراق جزءاً مهماً احتياجاته المالية و التنمية بعيداً عن الاقتراض من المؤسسات المانحة والخضوع لشروطها^(٣٩).

رابعاً: - الحلول الاجتماعية

العلاج هنا يرتبط بأن نخلق هوية وطنية بسبب تغلب الهويات الفرعية على الهويات الوطنية ومن اجل القضاء على مشكلة تحول الهويات الفرعية (الطائفية) يجب ان تتم المعالجة تدريجياً ، وذلك من خلال الاعتراف بوجود الطائفية في الواقع ومن ثم العمل على ضبطها في إطار حرية الاعتقاد وتحريم التمايز السياسي و القانوني و الانتقال إلى الآليات الاخرى بدلاً من الحديث عن قرار إلغائها مرة واحدة بمعنى تفعيل الجانب التشريعي في مكافحة و معالجة الطائفية بطريقة متسلسلة بموجب بنود الدستور العراقي مع اعطاء الدور للفعاليات الاجتماعية في المناطق المختلفة لتعزيز التعايش الاجتماعي السلمي حين يتم حصر الانتماءات الفرعية بورقة واحدة بما يحقق الوحدة الوطنية و يعزز السلم الاهلي عن طريق تفعيل إطار التعاون من قبل المشرع العراقي مع جهات عالمية مهمة بضمان التعايش السلمي و المجتمعي و منع التحريض ، ان الاسباب الاجتماعية يمكن ان تؤدي دوراً فعال في مجال نشوء العنف والارهاب فوجود البيئة الاجتماعية المشجعة على العنف تكون الحاضن الذي يرفع العنف و يقوم له اسباب البقاء و الانتشار فيجب استيعاب الفئات العرقية و القومية والدينية والمذهبية و عدم شعورهم بالاغتراب و العزلة مع الاهتمام ببناء الفرد المسلم على اسس عقيدية ايمانية تعيد صياغة النفوس و تفتح افاق العقول و تبث فيه روح الدين الحقيقي وتمحور حياته حول هدف واحد هو تحقيق العبودية لله و اعمار الارض بشريعة الله و نشر الوعي الديني بين الناس و الثقافة الشرعية و تحقيق التحصين الثقافي ضد الفكر الغازي و على العلماء ان يبذلوا جهدهم لترشيد مسيرة المسلم بتحصينه بالفكر الاسلامي الصحيح و حمايته من الافكار الضالة الهدامة و تأصيل معاني الخير في نفسه ليكون عنصراً بناءً لا تخريب و تطوير لا تدمير واعتدال^(٤٠).

يجب تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تقوية الرابطة الوطنية و المصالح الوطنية على مستوى المنطقة من اجل تكوين ثقافة مجتمعية واعية تأخذ على عاتقها نقد الظواهر السلبية في المجتمع و رقي المجتمع و الانتقال من المستوى القبلي الى مجتمع مدني ، وترسيخ روح التعاون بين جهاز الامن الوطني و القوات الامنية مع المواطنين لضمان التعايش السلمي لغرض بناء ثقة

جيدة بين الاول والاخير لتبادل المعلومات و المساعدة ان امكن خدمة للصالح العام والدولة^(٤١).

خامساً: - تشجيع التعليم

التشديد على التعليم كعنصر مهم للحد من طبيعة الخطر الارهابي ومكافحته فضلاً عن مكافحة المعتقدات و التصورات الغير مرغوبة ، يمكن ان يساعد التعليم على خلق بيئة اجتماعية و سياسية للفهم المتبادل عبر الثقافات و الحضارات فالتعليم يخلق نوع من الفهم المتبادل للاختلافات بين المجموعات الاجتماعية و الاثنية و الدينية و معرفة المفاهيم ووجهات النظر و طرق الحياة المختلفة و الاعتراف بها و التركيز على العمل و المصالح المشتركة وعلى التعاون و القدرة على مكافحة السلوك العنصري^(٤٢)، ان انتشار التعليم والانفتاح يؤدي إلى تغيرات عميقة في أي نظام اجتماعي ان رؤية العالم المتقدم و قراءة التجارب المتطورة هي دافع لإحداث تغيرات تهدف الخروج من الواقع السيئ ، فالانفتاح والتعليم و قراءة تجارب العالم المتقدم أحدث تطور في مصدر السلطة الحاكمة السابقة المدعومة بالقوة الدينية والعسكرية و المال أما اليوم قد اصبحت مصدر السلطة رضا المواطنين فالرغبة إلى التحول إلى المواطنة تعني حقوق وواجبات مشتركة و شراكة سياسية ومساواة وطنية وربما تقول ان مفهوم المواطنة ليس عميقاً في بلدنا فهذا القول صحيح وواقعي إلى حد كبير لأننا نفتقر إلى حد كبير لتعليم ثقافة المواطنة و إلى وقت قريب لم يكن للمواطنة مكان في حياتنا السياسية أو الثقافية بل تعرض المفهوم إلى التهميش و المصادرة من قبل بعض الجهات الدينية والحزبية و القومية ، هذا ما قاد باندفاع الشعب نحو الشوارع للقيام بعصيان مدني شامل بهدف اسقاط الحكومة و القيادة والمطالبة بالتغيير لهذا يجب انتشار التعليم و الانفتاح و قراءة تجارب الغير^(٤٣).

سادساً: - مكافحة الفساد و القضاء عليه

تشكل مسألة الفساد المالي و الاداري واحدة من الصعوبات التي تواجه عمل الدولة نتيجة توطن الفساد في مختلف مؤسسات الدولة العراقية السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ عام ٢٠٠٣ و تحوله اشبه بمافيات الادارية والمالية التي تعرض منتقدها او من يتصدى لها إلى

التصفية الجسدية لذلك على الدولة تشكيل هيئة رقابية عليا لمكافحة الفساد وتكون مخولة بالصلاحيات كافة وتتوفر لها الحماية الكافية ، واعتماد حملة توعية وطنية شاملة حول مكافحة الفساد و ابرازه كونه حالة سلبية و خطره على الحاضر و مستقبل ابناء المجتمع و انه مرفوض حقاً و شرعاً و يعتبر فضح مرتكبي الفساد من الوسائل المهمة لمكافحة^(٤٤).

الخاتمة

ان الخطاب السياسي مثله مثل الخطاب الديني و الخطاب الاعلامي كل واحد منها يمثل قناة تربوية فهو الدعامات الاساسية للتربية يطلق عليه اماً كبيراً في التعامل مع ظاهرة العنف و الارهاب ، لا ينفصل الخطاب السياسي المحلي عن الخطاب السياسي الدولي ونحن اذ نربي النشئ لا يمكننا ان نجعله بمنأى عن تأثير أي منهما خاصة بعد ان تشابكت المصالح و اختلطت المفاهيم و ظهرت في مفردات التعاطي السياسي مفردات جديدة تؤثر في العيش اليومي للمواطن البسيط ، اذ يرى البعض ان الارهاب هو شكل من العنف السياسي غير الاخلاقي و غير المبرر لكن هذه الرؤية تلزمننا بتحديد المرجعية الاخلاقية و تلزمننا بتقييم المبرر الظاهر أو حتى الباطن للفعل الارهابي.

ان الارهاب ينطوي على مواجهة بين نقيضين يجد في الصراع والعنف المحتدم وجهاً يبرر موقفه و يضيف الشرعية على تصرفاته فما يعتبره الشعب حرب تحرير يعتبره المحتل حركة ارامية او ما تعتبره الجماعات المتطرفة عنفاً سلطوياً تمارسه الحكومة تعتبره اجهزة الحكم واجباً وطنياً تكلفها به جموع الشعب من اجل الحفاظ على استقرار الوطن وسلامته ، فالارهاب ظاهرة صراعية متشابكة العناصر تتنوع ادواتها و لكنها تتمحور في كل اوجهها حول محور الخوف من الاخر وتخويفه ، لهذا ينتظر من السياسيين ان يعملوا لمصلحة شعوبهم وان ينهضوا بمستوى معيشتهم بحيث اننا كعراقيين اذ جعلنا من هذا الهدف البسيط مقياساً لمدى نجاح السياسة او فشلها فكلما استقرت الاوضاع السياسية كلما توفر قدراً اكبر من الاحساس بالأمان و هذا ما يتمتع به العراقيون بالشعور بالأمان لنقله إلى اسرهم فيشيع بين افرادها نفس الشعور و الامان لا ينحصر في مقاومة الجريمة و عقاب المنحرفين لكن يأخذ الأمن ابعاداً نفسية

ظاهرة العنف والارهاب والاسباب والحلول.....

يشعر المواطن انه في ظل النظام السياسي الحاكم يعيش حياة كريمة يتوفر فيها حاجاته الخدمية و الصحية و التعليمية بتوفر الغذاء والسكن ، ان الالهية التي نعقدها على الخطاب السياسي في صدد التعامل مع ظاهرتي العنف والارهاب تدفعنا إلى التركيز على عدة توصيات وهي كالآتي:-

١- الديمقراطية ضرورية في التربية لأنها عنصر اساس من عناصر الابداع على المستويين الشخصي و الجماعي و لأنها كفيلة بفتح القنوات التعبيرية و تفعيل مفهوم المشاركة في الحكم مما يقلص حركة الغليان والغضب الشعبي.

٢- القضاء على الفساد و رفع مستوى المعيشة و النهوض بال مجتمع حتى لا يسقط في كبوة العنف السياسي ، فالفساد واحد من النظريات التي تفسر العنف تلك التي ترجع إلى الاحباط فهل يمكن ان نجعل منها دعوة لحل يتمثل في لوم الذات و تحمل المسؤولية فيجب على كل مواطن الا يلوم الا نفسه اذ تأخر عن موعد العمل مثلاً و اذ لم يبذل فيه قصارى جهده فاللوم يبدأ من اصغر موظف في الدولة إلى اعلى موظف فيها من رئيس وزراء و رئيس دولة عليهم بعدم التغاضي عن أي خطأ يرتكبه المسؤولين الكبار هذا هو اللوم الذاتي و هذا ما يؤدي الى الاصلاح و بها تصبح الشفافية ممكنة والفساد صعباً خاصة اذ تم هذا في ظل الرقابة الجماهيرية و المناخ الديمقراطي.

٣- التربية السياسية و التنشئة فالسؤال هل نبدأ من القمة إلى القاعدة ام من القاعدة إلى القمة بمعنى هل يكون رئيس الجمهورية او النظام السياسي الحاكم ديمقراطياً ام الوالد في بيئته ديمقراطياً مع ابنائه ام التنشئة تبدأ من الاسرة هنا يجب ان يكون النظام السياسي ديمقراطياً يطبع الحياة كلها بطابع المشاركة و يجعل جميع المفاهيم قابلة للتداول فالتوجه من السلطة يجب ان يقابله ترحيب جماهيري و الا اجهض اي مشروع سياسي فممارسة الديمقراطية بدون زيف ولا غش يؤدي إلى مشاركة واسعة بين صفوف الجماهير غير معتمدة على الاحزاب المهيمنة على الحكم في نفس الوقت لا يؤدي إلى تعدد احزاب جديدة.

٤- على الدولة مكافحة الارهاب والعنف دائماً من خلال احترام القانون الخاص بها و القانون الدولي ايضاً و توقيع كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ضد الارهاب و الاعمال ذات الصلة والالتزام بها وممارسة القوة الصلبة و القوة الناعمة خارجياً وداخلياً ضمن قواعد النظام الدولي.

٥- التشديد على التعليم كعنصر مهم في جهود تحسين الفهم العام لطبيعة الارهاب اذ يمكن ان يساعد التعليم في خلق بيئة اجتماعية سياسية تكون قادرة على الفهم المتبادل عبر الثقافات و الحضارات و المعرفة لمفاهيم ووجهات النظر و طرق الحياة المختلفة و الاعتراف بها فالتعليم يمكن ان يثقف الناس بشأن المظالم ووجوه عدم المساواة فالتعليم يجب ان يحفز الفكر النقدي فضلاً عن الوعي الجرد بالقضايا و الحقائق و القدرة على التفكير الذاتي.

٦- مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية و الفدرالية عن طريق اعادة ترسيخ فكرة اللامركزية و مجاهدة فكرة الانفصال الذي تحاول بعض الجماعات في المجتمع اثارته في مرحلة ما بعد داعش و السعي على اعادة تأهيل الانسان الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش من خلال اعادة ترسيخ قيم المواطنة و اعادة توفير الواجبات الاساسية التي تقوم عليها الدولة ووجود العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم .

٧- العمل على حماية الحدود العراقية من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود والوسائل التكنولوجية في الاستراتيجية الامنية وتحقيق الامن الوطني ومنع الاعداء من النيل من سيادة وامن البلد الذي نعيش فيه و نقل المعلومات الى جميع الاجهزة الامنية و خاصة ما يتعلق بالتهديدات الحالية او المستقبلية.

٨- الابتعاد عن المحاصصة و اعتبارها الاساس في الكثير من المشكلات التي يعاني منها البلد عن طريق زيادة وعي الرأي العام العراقي بخطورة المحاصصة وضرورة محاربتها و اختيار كتل واحزاب سياسية وطنية عابرة للهوية الفرعية ستقلل من تأثير القوى

ظاهرة العنف والارهاب والاسباب والحلول.....

السياسية الداعمة للمحاصرة على الشارع العراقي الامر الذي سينعكس ايجاباً على الامن الوطني العراقي.

٩- من المواضيع المهمة في محاربة العنف والارهاب هو اصدار جملة من حملات التوعية الدينية من خلال المنابر والندوات الدينية و المحاضرات وغيرها فالعراق بعد عام ٢٠٠٣ و بضعف الدولة اعتمد على القوة المذهبية لتسير الحياة ومن اجل تحسين فكر و عقول الشباب من أي غزو فكري مضلل و يجذرهم من الانجراف وراءه.

١٠- توظيف الانفتاح الاعلامي في توعية المواطنين من خلال القنوات الفضائية و إلزام المؤسسات الاعلامية العامة والخاصة بعدم التحريض على العنف و الطائفية بشكل مباشر او غير مباشر.

١١- معالجة أزمة البطالة و إيجاد خطط ناجحة لمعالجة الازمة من خلال اعتماد حلول حديثة تستند إلى تطوير جميع قطاعات الدولة ولاسيما القطاع الخاص و إيجاد الاستثمارات الخارجية وتقديم التسهيلات اليها من اجل توفير فرص عمل جديدة تعالج ازمة البطالة و تخفف من كاهل الدولة مع تطوير قطاع الصناعة و على الدولة الاهتمام بالقطاع الصناعي الوطني عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة مع استخدام عائدات النفط في مجال التنمية الاقتصادية وتطويرها.

و اخيراً فإن التشجيع على الخطاب السياسي الفكري وخطاب السلام و تشجيع الحوار العلمي والثقافي بين كل اطياف الشعب من اجل إيجاد مخرج يحرم سفك دماء الابرياء و العنف المشحون بالبعد الطائفي هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع و استقرار النظام السياسي في العراق.

الهوامش

(١) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، ٥، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٦.

(٢) محمد سالم داود الرميحي ، "العنف الاسري و انعكاساته الاقليمية" ، رسالة ماجستير منشورة ، الاكاديمية الملكية للشرطة ، مملكة البحرين ، ٢٠١٢ ، ص ١٦.

- (٣) طالب حسين حافظ " العنف السياسي في العراق ، مجلة دراسات دولية، ٤١ (العراق: ٢٠٠٩)، ص ٩٧.
- (٤) حسن ابراهيم احمد ، العنف من الطبيعة إلى الثقافة ، (دمشق : ألنايا للدراسات و النشر ، ٢٠٠٩) ، ص ٨٥.
- (٥) محمد الدين ابي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيظ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ١١٨.
- (٦) ابن منظور ، لسان العرب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ٤٣٩.
- (٧) مكافحة الارهاب و حماية حقوق الانسان ، ٢٠١٩ . [http://maraje3.com.doc\(26/9/2019\)](http://maraje3.com.doc(26/9/2019)).
- (٨) مركز دراسات الشرق الأوسط ، مفهوم الارهاب و حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ، (الاردن : ٢٠٠٣) ، ص ١٧.
- (٩) احمد بلال عز الدين ، مكافحة الارهاب ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، ١٩٨٧) ، ص ٦.
- (١٠) مركز دراسات الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٨.
- (١١) محمود يوسف الشوبكي ، مفهوم الارهاب بين الاسلام و الغرب ، مؤتمر الاسلام والتحديات المعاصرة ، كلية اصول الدين ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢-٣ / ٤ / ٢٠٠٧ ، ص ٨٧.
- (١٢) ابن منظور ، لسان العرب ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.
- (١٣) الفيروز آبادي ، قاموس المحيظ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣.
- (١٤) عبدالسلام عبدالرزاق البيطار ، الخطاب السياسي في القرآن الكريم ، (الاردن : دار عمار ، ٢٠١٨) ، ص ٣٥.
- (١٥) همساوي دهيته ليلي ، التعابير المسكوكة و دورها في الخطاب السياسي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٦.
- (١٦) وقاع فتيحة ، الخطاب السلطوي دراسة تداوليه للخطاب السياسي - خطاب عبدالعزيز بوتفليقة نموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة الرحمن ميره مجاية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٣.
- (١٧) رفاه عبد العظيم الدراجي ، السياسات العامة للأمن الوطني لمكافحة الإرهاب ، (الاردن : المكتبة الوطنية ، ٢٠١٨) ، ص ٥١.
- (١٨) عادل عبد الجبار ، الارهاب في ميزان الشريعة Abbottabad-compound,library,https://www.cio.dco.13/9/2019.
- (١٩) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٥٤.
- (٢٠) محمود يوسف الشوبكي ، مصدر سابق ، ص ٨٨٢.
- (٢١) حسن وحيد ، علي جبار ، ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره ، (جامعة بابل : ٢٠١٢) ص ٢٤٤.
- (٢٢) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٥٥-٥٦.
- (٢٣) حمود احمد محمد عبده الفقيه ، التطرف و الارهاب - دراسة فقهية مقارنة ، المؤتمر العلمي جامعة حضرموت ، الاردن ، ٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠١٩ ، ص ٤٥.
- (٢٤) مركز حوراي للبحوث و الدراسات ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، (بغداد ، ٢٠١٤) ، ص ٢٦٣.
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٣.
- (٢٦) حمود احمد عبده الفقيه ، مصدر سابق ، ص ٤٦.
- (٢٧) حسن وحيد و علي جبار ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥.
- (٢٨) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٥٨-٥٩.

ظاهرة العنف والارهاب والاسباب والحلول.....

- (٢٩) مقال منشور بعنوان " العنف و الارهاب رؤية عربية ، مجلة النبا ، العدد ٧٨ ، ١ ب ٢٠٠٥
Annabaa.ovg.doc(10/9/2019)
(٣٠) رفاه عبد العظيم ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ .
- (٣١) مقال بعنوان "ظاهرة العنف و الارهاب اسبابا وحلولا ، مجلة النبا **Annabaa.ovg.dco(12/9/2019)**
(٣٢) رفاه عبد العظيم ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٣-٢٢٥ .
- (٣٤) رونالد كريينستن ، مكافحة الارهاب ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١١) ، ص ٢٥٥ .
(٣٥) ليث عبد الحسن الزبيدي ، الفدرالية والنظام الفدرالي في العراق ، (بغداد : دار الوثائق ، ٢٠١٥) ، ص ١١ .
(٣٦) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ .
(٣٧) خضير ياسين الغامبي ، ظاهرة الارهاب الدولي العوامل الدافعة وكيفية معالجتها ، مجلة اهل البيت ، العدد ١٦ ، ص ٩ .
(٣٨) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .
(٣٩) رضا محمد حرب لبنان ، العراق ما بعد دولة البغدادي لاعب جيوسراتيجي و شراكة متكافئة ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد ٩ (بغداد: ٢٠١٥) ، ص ٤٧ .
(٤٠) صالح بن غانم السدلان ، اسباب الارهاب والعنف والتطرف ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
di.islamhousce.com.doc(20/9/2019)
(٤١) جمال ناصر جبار ، دراسات دستورية ، (بغداد: مطبعة البنية ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٠٤ .
(٤٢) رونالد كريينستن ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .
- (٤٣) مقال العنف و الارهاب رؤية عربية ، مصدر سابق **Annabaa.ovg.doc(10/9/2019)**
(٤٤) رفاه عبد العظيم الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨ .